

عمومية «بحرية» توزع 5٪ نقداً

وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة المقاولات والخدمات البحرية «بحرية» على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 5 ٪ بقيمة 5 فلوس للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وقال رئيس مجلس الإدارة فيصل الهاجري إن إجمالي الإيرادات بلغ نحو 59 مليون دينار في خلال السنة المالية المنتهية في 2014 مقارنة مع 57 مليوناً في 2013، مضيفاً أن الشركة الكويتية للحفريات (شركة تابعة) حققت 4,1 ملايين دينار أرباحاً صافية في 2014 مشيراً إلى أن حصة شركة المقاولات والخدمات البحرية في تلك الشركة تبلغ حوالي 45,8 مليون دينار وبنسبة 98,5 ٪.

وقعت اتفاقيتين لتسوية قروضها البالغة 60,35 مليون دينار «الساحل» تحررت من مديونياتها بالكامل

البالغ نحو 60,35 مليون دينار من خلال سداد تقدي والتنازل عن أصول مدرجة وغير مدرجة بقيمة دفترية إجمالية قدرها 40,5 مليون دينار.

قال رئيس مجلس إدارة شركة الساحل للتنمية والاستثمار خالد السهلي إن الشركة حققت نتائج إيجابية خلال العام الماضي، حيث تمكنت الشركة «بعد عدة سنوات من تسوية كامل قروضها مع جميع البنوك الدائنة».

وأضاف السهلي في تصريحات صحافية على هامش الجمعية العمومية العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور 63,5 ٪، وقد وافقت على عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، أن «الساحل» بنسوية كامل رصيد القروض



خالد السهلي

عموميتها أقرت توزيع 6 فلوس أرباحاً نقدية 1,4 مليون دينار أرباح «المساكن» في 2014



جانب من عمومية «المساكن»

الخالد ان الشركة تسعى من خلال مشاريعها الحالية الى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية وهي تعظيم حقيق المساهمين وتحقيق نمو في الأرباح السنوية بالإضافة الى تحقيق عوائد مجزية للمساهمين.

وأضاف الخالد ان الشركة تهدف من دخول مجال الاستثمار في تملك الشقق السكنية داخل وخارج الكويت الى دعم عملياتها التشغيلية، لافتاً الى ان قطاع الشقق السكنية يعتبر من الاستثمارات الآمنة والمجدية والتي تستطيع الشركة من خلالها تحقيق عوائد جيدة على المدى المتوسط.

بجور، ذكر نائب رئيس إدارة الشركة سعود الأيوب ان القانونين 8 و 9 لعام 2008 قد أثرا على نشاط الشركة في مجال التطوير العقاري السكني، حيث تم إيقاف النشاط الذي على أساسه تم تأسيس شركة المساكن مما دعا إدارة الشركة الى تغيير إستراتيجيتها تغييراً جذرياً وتوجهها من تطوير أراضي السكن الخاص للمواطنين الكويتيين الى نشاط التطوير العقاري الأقليمي وتملك الشقق السكنية داخل وخارج الكويت.

من جانب آخر، وافقت عمومية الشركة العادية وغير العادية على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال، والتي كان من أهمها توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية 6 ٪ بما يعادل 6 فلوس لكل سهم بمبلغ 1,19 مليون دينار، بالإضافة الى توصية مجلس الإدارة بصرف مبلغ 14000 دينار كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

«الجمان»: 9,4 ٪ نمواً بمتوسط العائد على السهم في 2014

2014 بمعدل 7,2 ٪، وذلك في مقابل انخفاض القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة بمعدل 2,3 ٪ كما أسلفنا.

5 - مضاعف سعر السوق إلى ربحية السهم (P/E): تحسن متوسط مضاعف سعر السوق إلى ربحية السهم للأسهم المدرجة بمعدل 8,9 ٪ في نهاية العام الماضي 2014 ليتراجع إلى 7,3 ٪ مرة بالمقارنة مع متوسط نهاية العام 2013 البالغ 19,0 مرة، والذي يعزى إلى ارتفاع متوسط ربحية السهم في نهاية 2014 بمعدل 3,7 ٪ بالتوازي مع انخفاض القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة بمعدل 2,3 ٪ كما تمت الإشارة إليه أعلاه، علماً بأنه من المعروف أنه كلما انخفض مؤشر (P/E) كان ذلك أفضل والعكس صحيح، أي كلما ارتفع ذلك المؤشر كان الوضع سلبياً بشكل عام ومبديئياً أيضاً.

عبد الرحمن فوزي

صرح رئيس مجلس الإدارة لشركة المساكن الدولية للتطوير العقاري م. عادل المخيزين بأن الشركة استطاعت خلال عام 2014 تحقيق أرباح للسنة الثالثة على التوالي على صعيد الإنجازات المالية لمشاريع الشركة في مختلف القطاعات التشغيلية محلياً وفي كل الأسواق التي تعمل بها، مؤكداً ان الشركة ماضية بشكل صحيح في مسيرة تحقيق الإنجازات.

وأضاف المخيزين على هامش اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة أمس وبنسبة حضور بلغت 87,6 ٪ ان الشركة مستمرة في تنفيذ استراتيجيتها التي تتجه الى إعادة هيكلة أصولها العقارية لتتوافق مع القوانين المعمول بها في الكويت فيما يخص عقارات السكن الخاص.

وأشار إلى ان الشركة تسعى الى انتهاز الفرص الاستثمارية الجديدة سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي والتي من شأنها تحقيق تطلعات الشركة للمرحلة المقبلة.

وبالنسبة لنتائج الشركة المالية، قال المخيزين ان الشركة تمكنت من تحقيق صافي ربح بـ 1,47 مليون دينار وبيع حصة سهم بلغت 7,3 فلوس، وذلك للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014 مقارنة بأرباح بقيمة 1,41 مليون دينار عن 2013 وبيع حصة سهم بلغت 7,09 فلوس.

من جانبه، أكد المدير العام للشركة م. نبيل تناول تقرير صادر عن مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية بالتحليل معطيات ومؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية لـ 2014 مقارنة بـ 2013، موضحاً مجموعة من الحقائق تتمثل في:

1- ربحية السهم: بلغ متوسط ربحية السهم لجميع الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لعام 2014 نحو 16,8 فلوس بنمو بلغ 3,7 ٪ عن متوسط العام الذي سبقه 2013 والبالغ 16,2 فلوساً.

2- القيمة الدفترية للسهم: ارتفع متوسط القيمة الدفترية للسهم لجميع الأسهم المدرجة بنهاية 2014 بمعدل 2,5 ٪ ليبلغ 229,5 فلوساً بالمقارنة مع 224,0 فلوساً لعام 2013، والذي يرجع بدرجة أساسية إلى نمو حقوق المساهمين ما بين نهاية 2013 و 2014 بمعدل 5,9 ٪ كما أسلفنا في الجزء الأول.

3- العائد الجاري: ارتفع متوسط العائد الجاري للأسهم المدرجة إلى 3,4 ٪ في 2014 بالمقارنة مع 3,1 ٪ لـ 2013 بمعدل نمو بلغ 9,7 ٪، والذي يرجع إلى ارتفاع التوزيعات النقدية للعام 2014 بمعدل 9,9 ٪ في مقابل انخفاض القيمة الرأس مالية للشركات المدرجة بمعدل 2,3 ٪.

4- العائد على السهم: حقق متوسط العائد على السهم نهاية العام 2014 نمواً بمعدل 9,4 ٪ ليبلغ 5,8 ٪ بالمقارنة مع 5,3 ٪ في نهاية العام 2013، والذي يرجع إلى ارتفاع الأرباح المعلنة للعام

2015 بنسب متفاوتة تصدرا السوق السعودي بأكثر من 17 ٪، تلاه سوق دبي بـ 9 ٪، إلا أن سوق الكويت تراجعت مؤشراته الثلاثة منذ بداية العام بنسبة 1,6 ٪ لمؤشر كويت 15، وبنسبة 1,7 ٪ للمؤشر الوزني، و 2,1 ٪ للمؤشر السعري.

وتراجعت القيمة الرأسمالية للبورصة الكويتية منذ بداية العام إلى 29,2 مليار دينار بنسبة انخفاض 1,8 ٪.

ومن أهم أسباب انخفاض السيولة في البورصة الكويتية وتراجع مؤشراته الوزنية اعتماد أغلبية المتعاملين على الأسهم الرخيصة سعرياً والتي غالباً ما تقل قيمتها عن 50 فلوس في ظل نهج مضاربي سائد بقوة منذ أسابيع عدة بسوق الأسهم الكويتية.

وبنهاية تعاملات الأسبوع الجاري حقق مؤشر كويت 15 انخفاضا بنسبة 1,5 ٪

محققا 16 نقطة تراجع ليصل إلى 1043 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,9 ٪ بتراجع 4 نقاط ليصل إلى 431 نقطة، فيما حقق المؤشر السعري ارتفاعاً طفيفاً بـ 0,3 ٪ محققاً 19 نقطة ارتفاع ليصل إلى 6396 نقطة.

المتوسط اليومي يتناقص في آخر 3 أسابيع

العلاقة عكسية بين سيولة البورصة وأسعار النفط

حركة السيولة بالبورصة الكويتية في آخر 3 أسابيع



تحسن مجمل أداء مؤشراتنا منذ بداية العام تجاوباً مع هذا المعطى الإيجابي والذي كان سبباً في خسائر حادة لهذه المؤشرات بنهاية 2014، وبنهاية تعاملات أمس أغلقت جميع أسواق الخليج على ارتفاع مؤشراتنا منذ بداية

العالمي نحو 63 دولاراً للبرميل. ويظهر مما سبق أن البورصة الكويتية لا تتعاطى بشكل إيجابي مع الارتفاع المستمر في أسعار النفط كما هو الحال بالأسواق الخليجية التي

شريف حمدي

رغم موجة الصعود التي يشهدها سعر برميل النفط بالسوق العالمي خلال الفترة الأخيرة، إلا أنه لوحظ أن البورصة الكويتية تواصل التراجع على مستوى السيولة المتدفقة إليها بشكل لافت، ورسدت «الأنباء» حركة السيولة في آخر 3 أسابيع التي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط بشكل تدريجي، فقتين التالي:

● تراجعت السيولة في نهاية الأسبوع (من 3 إلى 7 مايو الجاري) إلى 90 مليون دينار بمتوسط يومي بلغ 17,7 مليون دينار، علماً بأن سعر خام «برنت» ارتفع نحو 69 دولاراً للبرميل وهو أعلى مستوى له في 2015.

● في الأسبوع قبل الماضي (من 26 إلى 30 أبريل) كانت السيولة في حدود 100 مليون دينار بمتوسط يومي بلغ 24,5 مليون دينار، وكان وقتها سعر برميل النفط في حدود 65 دولاراً للبرميل.

● بلغ إجمالي السيولة في الفترة ما بين (19 و 23 أبريل) نحو 122 مليون دينار بمتوسط يومي بلغ 24,5 مليون دينار، وكان وقتها سعر خام «برنت» بالسوق

من 48.3 إلى 2,5 مليون دينار

النصف: ديون «منازل القابضة» انخفضت 95 ٪

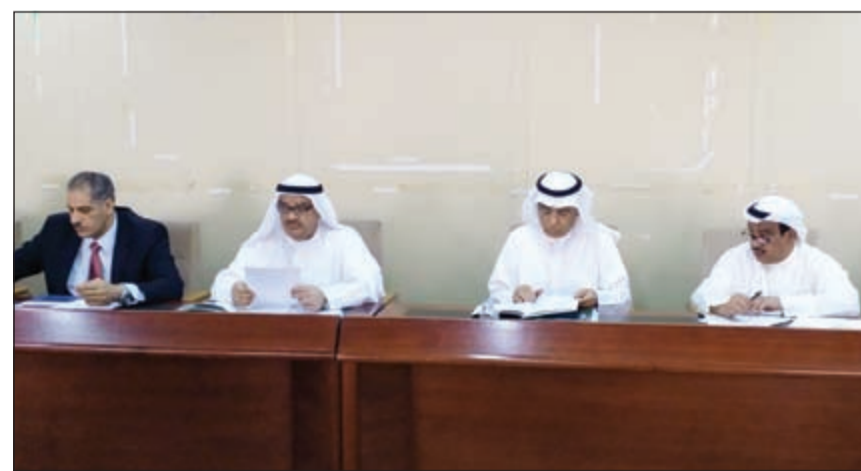
بمقتضاه المشاركة في تنمية وتطوير وبيع مشروع لبيان الكائن في القاهرة الجديدة، حيث تبلغ مساحة المشروع الإجمالية 956284 متراً مربعاً ومساحة الأرض محل التعاقد 868382 متراً مربعاً.

وذكر النصف انه تم تقييم المشروع في تاريخ توقيع العقد بقيمة 1,6 مليار جنيه بما يعادل 66,3 مليون دينار مستحقة بالكامل لصالح شركة منازل للتطوير العقاري (الشركة التابعة) على أن يتم استردادها خلال فترة تطوير

ويع المشروع وقال انه تم الاتفاق على دخول المطور العقاري بنسبة 50 ٪ من صافي أرباح المشروع مقابل استكماله أعمال التطوير والإنشاءات بالتمويل الذاتي من قبل المطور العقاري، وكذلك من إيراد بيع الوحدات السكنية والمنطقة التجارية، وذلك بعد استرداد الشركة التابعة للقيمة المتفق عليها.

وخلال الربع الأخير من السنة المالية، أوضح النصف انه تم بيع ما يقرب من 30 ٪ من إجمالي وحدات المشروع والذي من المتوقع الانتهاء من الإنشاءات وأعمال البناء خلال فترة لا تتجاوز 3 سنوات.

من جانب آخر، وافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة على جدول الأعمال، ومن أهمها عدم توزيع أرباح للعام 2014 ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 15 ألف دينار.



عدنان النصف مترشفاً عمومية منازل القابضة

عبد الرحمن فوزي

أكد رئيس مجلس إدارة شركة منازل القابضة عدنان عبدالوهاب النصف انه خلال عام 2014 تمت تسوية كامل المديونية الخاصة بالشركة مع بنك الخليج، لافتاً الى ان شركة منازل للتعمير (شركة تابعة لشركة منازل القابضة بنسبة 99,9 ٪) بتسوية مديونتها مع بنك الخليج والبالغة 45,8 مليون دينار مقابل سداد 25 مليون دينار، محققاً أرباحاً من هذه التسوية بقيمة 20,8 مليون دينار.

وأضاف النصف على هامش اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 62 ٪ انه بناء على الانتهاء من تلك التسوية تم فك رهن جميع أصول الشركة المرهونة من عقارات وأسهم، إذ انخفضت ديون الشركة من 48,3 مليون دينار الى 2,5 مليون دينار أي بنسبة 95 ٪.

وبين ان شركة منازل للتعمير قامت ببيع عقارات بقيمة 25 مليون دينار محققاً أرباحاً بقيمة 10,7 ملايين دينار، لافتاً الى ان منازل للتعمير قامت بتجديد عقد بيع عقار مع خيار إعادة الشراء لمدة سنتين تنتهي في 30 نوفمبر 2016.

وبالنسبة لمؤشرات الأداء المالي للعام 2014، قال النصف ان إجمالي أصول

الشركة

حققت أرباحاً

بـ 7,9 ملايين

في 2014



الشركة لعام 2014 بلغ 70,7 مليون دينار مقارنة بمبلغ 98,7 مليون دينار لعام 2013، وبلغت المطلوبات المتداولة لعام 2014 مبلغاً وقدره 4,2 ملايين دينار مقارنة بـ 49,4 مليون دينار لعام 2013، وبالنسبة للإيرادات التشغيلية لعام 2014 حققت الشركة إجمالي مبيعات بلغت 25 مليون دينار مقارنة بمبيعات في 2013 بمبلغ 6,3 ملايين دينار.

وأضاف النصف ان إجمالي المصروفات لعام 2014 بلغ 2,49 مليون دينار مقارنة بمصروفات لعام 2013 بقيمة 2,44 مليون دينار، مشيراً الى ان الشركة قامت بإطفاة كامل قيمة الشهر بقيمة 9,01 ملايين دينار وتم إدراجها في بيان الربح أو الخسارة بالإضافة الى قيام الشركة بتخفيض قيمة

الاستثمارات المتاحة للبيع بقيمة 11,9 مليون دينار وإدراج الانخفاض في بيان الربح أو الخسارة.

وذكر ان أرباح الشركة لعام 2014 بلغت 7,9 ملايين دينار مقارنة بأرباح لعام 2013 بلغت 1,2 مليون دينار، وبلغت ربحية السهم 11,1 فلوساً مقارنة بعام 2013، حيث بلغت ربحية السهم 1,4 فلوس.

وبالنسبة لمشاريع الشركة، أشار الى ان شركة منازل للتطوير العقاري - مصر (إحدى الشركات التابعة والملوكة بنسبة 71 ٪) قامت بتوقيع عقد مشاركة تنمية وتطوير واستثمار مع إحدى الشركات المتخصصة في التطوير العقاري في مصر (شركة لاند مارك للتنمية العقارية إحدى شركات مجموعة صبور) تتم

الماضي مسجلة أول تراجع لها في أربعة أشهر. محلياً، ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,6 دولار في تداولات أمس الأول ليبلغ 63,6 دولاراً مقابل 62 دولاراً للبرميل في تداولات يوم الثلاثاء الماضي وفقاً للسعر الملتن من مؤسسة البترول الكويتية.

وارتفعت الأسعار نحو 50 ٪ من أدنى مستوى في ست سنوات الذي سجلته في يناير بفضل نمو الطلب أقوى من المتوقع وتباطؤ في المعروض من الخام

الخام الكويتي يستعيد عافيته ويرتفع بالغا 63.6 دولاراً للبرميل

رغم وفرة المعروض.. النفط لأعلى مستوى في 2015

حاصتها في سوق صادرات النفط العالمية عند رفع العقوبات المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي. ويستهدف البلد، الذي كان يوماً ثاني أكبر منتج داخل أوبك بعد السعودية، زيادة صادرات الخام بما يصل إلى مليون برميل يومياً، في حال أبرمت طهران والقوى الست الكبرى اتفاقاً نووياً بحلول الموعد النهائي في 30 يونيو المقبل، ويرغب الجانبان في اتفاق يقيد الأنشطة النووية الإيرانية الحساسة في مقابل رفع العقوبات.

الأميركي، وارتفع خام برنت 50 سنتاً إلى 68,27 دولاراً للبرميل، وكان الخام صعد في اليومين الماضيين إلى أعلى مستوياته لعام 2015 عندما سجل 69,63 دولاراً. وزاد الخام الأميركي 20 سنتاً إلى 61,13 دولاراً للبرميل، وصعد العقد أكثر من دولارين إلى 62,58 دولاراً في الجلسة السابقة.

وزير النفط الإيراني: طهران عازمة على استعادة حصتها في سوق النفط العالمي

العالمي



وكالات: ارتفعت أسعار النفط أمس صوب أعلى مستوياتها منذ بداية 2015 متجاوزة 68 دولاراً للبرميل بعدما أظهرت بيانات رسمية أول تراجع في مخزونات الخام الأميركية منذ يناير الماضي في دلالة على أن السوق الأميركية تتوازن بعد أشهر شهدت خلالها وفرة كبيرة في المعروض. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أول من أمس ان مخزونات الخام في الولايات المتحدة انخفضت 3,9 ملايين برميل في الأسبوع